

١١٦
 فان اختلف واحد من هذه الشروط فلا
 دور والله اعلم **فصل** في حكم ارض الحمل
 وحكم الارض معه والمحل المقطوع هنا هو
 كل حين لو الفصل جيا لودف اما مطلقا فحمل
 من الميث فان يرد بكل تقدير سوى كان دونا
 او ان يرد او منفردا لانه وله والحمل من
 الابوين او من الاب مع بنت او ام او جد او غيرها
 او يرد بتقدير دون تقدير كما اذا رطف
 عمًا وورثه لغيره لا يرد حاملًا من اجد الميث والحمل
 يرد بتقدير دون ذلك لانه ابن الخ فيجب الخم ولا
 يرد بتقدير او يرد وعلمه ملاذا اختلفت
 وجهها وشقيقتها وورثه ايها حاملًا من ايها
 الميث فان الحمل يرد بتقدير او يرد بتقدير

ابداهد السهم وهو الثمن بقياس قول
 ابن ابي عمير وجمهور اصحابنا المتقدمين بوضع
 هذا الثمن في بيت للمالك بقياس قول ابي
 علي يقسم على سبع بعد ل سهم للاجنبي سنة
 للميت وقياس قول الامام والفرزالي يقسم سهم
 الدور بين الميت والاجنبي اثنان للميت ثلاثة
 والاجنبي ثلثه فيسقط سهم الدور ويقسم الباقي
 بعد نصف الميت على ثلاثة سهم للاجنبي
 سهمان للميت ونحو من ستة للميت خمسة وللأجنبي
 سهم ونقل الوانجي والنووي وغيرهما عن العرضيين
 انهم قالوا ولا يتحقق الدور الا بنسبة شروط تفرد
 للميت وتقدر من مائة في الميثة وان لا يجوز
 الباقي منهم اي من الورثة ارض الميت قبله وبالله

الوفيق

Copyright © King Saud University